الجمهورية العربية المتحدة

السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات : ٢

محضر

اجتماع السيد رئيس الجمهورية

بالسادة الوزراء

في يوم الأربعاء ٢٤ يناير ١٩٦٢

يناير ١٩٦٢

محضـــر
اجتماع السيـد رئيـس الجمهوريـــــة
مع هيئـــة الـــــوزارة
يوم الأربعاء ٢٤ يناير ١٩٦٢

استأنف السيد الرئيـس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء في تمام الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأربعـــــاء الموافق ٢٤ يناير ١٩٦٢ بالقصر الجمهوري بالقبـــة .

وقد اعتذر عن عدم حضور الاجتماع بسبب السفر السيد / المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربيـــة .

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عـام حكومـــة الجمهورية العربية المتحـــدة .

السيد الرئيس : سأتكلم فى نقطتين قبل البدء فى مناقشة السياسة الزراعية ..

النقطة الأولى خاصة بعملنا .. فنحن اليوم لايوجد لدينا مجلس أمة ولا أسئلة ولا محاسبة .. والذى أرجوه ألا نعتمد على أنى أنا المسئول عن كل الأعمال .. ولذلك أرى أن نخصص فى كل جلسة وقتا ليسأل كل واحد ما يعن له من أسئلة بالنسبة لأى موضوع فى أى وزارة .. وأعتقد انه يوجد لدى كل منكم عشرات الموضوعات .. ويجب أن نتقبل هذا الكلام بدون حساسية ودون أن يغضب أحد لأن هذه هى مصلحة البلد وليست مشاكل شخصية .. فلامانع أن يقول وزير التعليم العالى أن فى وزارة المواصلات مثلا " كذا وكذا " .. أو يقول وزير المواصلات أن فى وزارة الثقافة " كذا وكذا " .. ولا أحد يقول ان عملنا وصل الى درجة الكمال .. وبهذا نستطيع أن نغطى النقص الموجود بدلا من تشغيل النيابة الادارية باستمرار وطلب التحريات عن كل موضوع .

الموضوع الثانى الذى أريد أن أتكلم فيه .. هو خسارة مصنع الحديد والصلب التى بلغت عشرة ملايين جنيه .. من المسئول عن هذا ؟ .. ان هذه الملايين العشرة من أموال البلد ومن أموال الناس .. ولابد أن نبحث عن المسئول عن هذا ونبت فى أمره ونحسم .. ولذلك أطلب لجنة تحقيق فى هذا الموضوع مشكلة من كمال الدين حسين رئيسا وعضوية وزيرى المواصلات والعدل .. على أن تنتهى اللجنة من عملها خلال أسبوع وتحدد المسئولية وتبين المسئول عن هذا .. لقد قيل هذا الكلام عن الخسارة الفادحة فى الجلسة .. وأنا من يومها افكر فيه .. يجب ألا يقال الكلام ثم نتركه .. اننا اذا سكتنا ستضيع ١٠٠ مليون جنيه .. فلابد ان نبحث لنحدد المسئولية والمسئول عن هذا .. والا نكون مقصرين فى حق البلد لأننا وجدنا خطأ ولم نتخذ فى مواجهته أى اجراء .

وابتداء من الجلسة القادمة تأتى موضوعات محددة .. والرد عليها يكون فى الجلسة التى تليها .. فنحن نعطى فرصة لطرح الموضوع .. والباقون يستعدون لبحثه فى الجلسة التى تليها .

النقطة الأخيرة خاصة بالميثاق .. أرجو أن يرسل لى كل وزير بحثا مختصرا عن فلسفة العمل فى الوزارة وليس عن برنامج العمل فى الوزارة لأن هناك فرق بين الاثنين .. فالمطلوب هو السياسة العليا وفلسفتها وفقا للنظام الاشتراكى الذى

نسير عليه لابراز هذه الموضوعات فى الميثاق ٠٠ واذا وجد خلاف بينى وبين احدكم سأقول له أنا اتجاهى "كذا" ٠٠ ونستطيع أن نبحث هذه الموضوعات ونناقشها ٠٠ وفى خلال عشرة أيام تأتينى هذه الأبحاث ٠٠ واعتقد أنها مدة كافية ٠

السيد / موسى عرفه : هل ستكون هذه المعلومات بالنسبة للميثاق أم للوضع بصفة عامة ؟

السيد الرئيس : ستكون هذه المعلومات بالنسبة للوضع العام عموما ٠

السيد / كمال الدين حسين : ان الأخ موسى عرفه ذكر الميثاق لأننى كنت طلبت من السادة الوزراء معلومات يمكن مناقشاتها خاصة بالميثاق على أن تصل هذه المعلومات فى ظرف أسبوع أو أسبوعين ٠

السيد الرئيس : بالنسبة للبيانات عن الوضع العام ٠٠ أريد كلاما مختصرا وواضحا وليس كلام انشاء ٠

اما بخصوص اصلاح الوادى بمنطقة النوبارية ومريوط ٠٠ فقد قدم لى مذكرة السيد / وزير الاصلاح الزراعى تتضمن أن مساحة هذه المنطقة تبلغ ١٠٠ ألف فدان منها ٣٥ ألف فدان شرق الطريق الصحراوى (مصر ـ اسكندرية) كما يوجد ٢٠٠ ألف فدان تحت الدراسة ٠٠ لكن أنا رأيت هذا الوادى وهو ممتد بمحازاة الساحل الشمالى خلال الوادى الممتد من الاسكندرية حتى مطروح ٠

السيد / عبدالمحسن أبوالنور : لقد وصلنا الى هذه المنطقة بالطائرة ٠٠ وهى أرض لا تحتاج الى تسوية ٠٠ ويوجد مصرف هناك يمكن خلط مياهه بمياه من ترعة النوبارية من مسافة ٢٠ كيلومتر من الترعة ويؤخذ منه فرع يوصل الى هذا الوادى

وتقام أربع محطات لرفع المياه الى ترع توزع المياه الى جميع المنطقة ٠٠ ولو حسبت التكاليف على أساس ١٠٠ ألف فدان فسوف يتكلف الفدان ٨ جم جنيهـا ٠٠ وهذا المبلغ أقل من تكاليف الرى للفدان فى مديرية التحرير ٠

السيد الرئيـــس : ان تكاليف الفدان ٤٦ جنيها وهذا يشمل حفر الـــترع واقامة الكبارى ومحطات الكهرباء والمواصلات ٠٠ وعلى كل هذه المنطقة تحتاج الى زيارة ٠٠ ويبحث موضوع استصلاح الأراضى لمقابلة مياه السد العالى ويبحث موضوع المائة ألف فدان على أساس توسيع المشروع الاضافى حتى العلمين ٠٠ كما توجد نقطة ٠٠ لماذا لا نربط هذه المناطق ؟ ٠٠ الوادى الذى نتكلم عنه ٠٠ ثم على بعد ١٠ أو ١٥ كيلو متر القطاع الشمالى لمديرية التحريـــــر جنوبا ثم على بعد ١٥ كيلومتر غربا توجد منطقة بطول حوالى ١٥ كيلومتر ٠٠ ثم يضاف اليها الأرض الكائنة بمحافظة البحيرة ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : تدخل فى هذه الأرض أرض الملاح ٠

السيد الرئيس : تقع الملاحة جنوب مقر بوليس العامريـــة ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : بخصوص موضوع الأرز ٠٠ فى اعتقادى أن الأرز موجود ٠٠ لقد اتصلت أول أمس بالسيد / محافظ البحيرة وذكر لى بأن البيانات التى اعطاها سيادته للسيد وزير التموين هى البيانات التى أمكنه الحصـــــول عليها ٠٠ لكن سيادته يعتقد فى وجود أرز ٠

السيد الرئيـــس : هل هو أرز مبيض ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : يوجد أرز مبيض وآخر أرز شعير ٠٠ وقد اعطانى بيانا عن انتاج الأرز بمحافظة البحيرة الذى سلم لمضارب دمنهور واحتجاز التقـــاوى

وقيام المزارعين باحتجاز جزء لأنفسهم من المحصول .. وقد وعد السيد المحافظ باعطاء بيانات عن كمية الأرز التى خرجت من المحافظة .. كما ذكر سيادته بأن البيانات الأولية تؤكد وجود الأرز .

السيد الرئيس : ما الرأى فى رفع سعر الأرز .. حتى يخرج الأرز المخزون ويطرح فى الأسواق .

السيد / كمال رمزى استينو : عندما نستلم الأرز الموجود فى المضارب لأننا نريد جرد الموجود من الأرز فى كل مضرب .. ثم لامانع من رفع السعر لأنه لو رفع السعر فيمكن للمزارعين أن يبيعوا ما عندهم .

السيد الرئيس : اعتقد انه قد يكون السبب فى عدم وجود الأرز فى الأسواق يرجع الى التصريحات التى قيلت أولا بخصوص تصدير الأرز ثم منع التصدير .. فيعتقد الناس من أنه سوف يعاد التصدير .. وعلى هذا الأساس الذى اشترى بسعر ١٧ جنيها ينتظر فتح باب التصدير .. وعلى هذا الاعتقاد ممكن نعلن عن فتح باب التصدير ونرى من يطلب التصريح له بالتصدير وبذلك نعرف الكميات الموجودة من الأرز .

السيد / محمد نجيب حشاد : الأرز غير موجود .. رغم ان الانتاج لم يشتكى منه أحد هذا العام .

السيد الرئيس : يظهر أن الانتاج وفير على الورق فقط .

السيد / كمال رمزى استينو : ان مضارب الشامى كانت تعمل على ٣٧ ألف ضريبة واصبحت هذا العام تعمل على ١٦ ألف ضريبة .

السيد / محمد نجيب حشاد : هل المضارب ملزمة بتسليم الأرز لوزارة التموين ؟

السيد / كمال رمزى استينو : نعـــم .

السيد / محمد نجيب حشاد : ان السعر المحدد بمعرفة وزارة التموين هو ١٧ جنيها رغم أن التاجر الذى يمر على الفلاحين يشترى منهم الأرز بسعر ١٨ أو ٢٠ جنيهـا للضريبة .. فهل يرضى هذا التاجر أن يسلم الأرز للمضرب حتى يباع لوزارة التموين بـ ١٧ جنيها .. اذن فى هذه الحالة لا يتم تسليم الأرز للمضارب .

السيد الرئيـس : حينما أعلن عن فتح باب التصدير للأرز اشترى التجار والمصدرين الأرز بسعر مرتفع .. ولهذا يجب اعادة النظر فى السعر .

السيد / احمد عبده الشرباصى : ان محصول الأرز هو المحصول الوحيد الذى يمكـــن حصر المنزرع منه .. والمنزرع اكثر من المقرر اذ زرع ٤٣٠ ألف فدان .

السيد / عبد المحسن ابوالنور : لقد اشتكى الفلاحون فى فترة من الفترات مـــن المخالفات التى وقعت عليهم بخصوص بعض الزراعات الزائدة عن المصرح بها .

السيد / موسى عرفه : لقد كانت المخالفات على مساحة ٣٧ ألف فدان .

السيد / كمال رمزى استينو : لقد طلبنا شراء كميات من الأرز من أمريكا اذا لم تصل الينا هذه الكمية فلن يكون عندنا ارز لمدة ثلاثة أشهر .

السيد / احمد عبده الشرباصى : لو أعلن عن استيراد الارز .. قد يظهـــر الأرز المختفى .

السيد / محمد نجيب حشاد : لقد قابل السيد / وكيل وزارة الزراعة اخواننا المختصين بوزارة التموين .. فقيل له بأنه رغم المحصول الذى ظهر وحسب التقديرات فسوف ينقص عن الاستهلاك المحلى ١٠٠ ألف ضريبة .. وممكن اظهار ذلك بخطاب منى .

السيد الرئيس : يوجد قسم الاقتصاد بوزارة التموين يختص بمثل هذه الأمور ويعرفها .

السيد / محمد نجيب حشاد : كما عرفنا ايضا أن ما ينشر فى الصحف عن هذا الموضوع لا يعتمد على أى أساس .

السيد / كمال الدين حسين : كم فدان أرز زرعت السنة الماضية ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : ٧٠٥ ألف فدان .

السيد / كمال الدين حسين : ان الفرق بين كمية المحصول الناتجة وما صدر فى العام الماضى كمية ما استهلكناه محليا .

السيد الرئيس : يدرس هذا الموضوع بمعرفة السادة كمال الدين حسين والدكتور كمال رمزى استينو والدكتور نجيب حشاد وبعض السادة المحافظين .

ونستمع الآن الى الدكتور نجيب حشاد عن السياسة الزراعية .

السيد / محمد نجيب حشاد : ترمى خطة التنمية الزراعية الى زيادة الدخل والوصول الى زيادة قدرها ١١٢ مليون جنيه .. الاستثمارات التى خصصت لتنفيذ هذه الخطة مقدارها ١٥٩٫٩ مليون جنيه توزيعها كالآتى :-

١٦ر٦	مليون جنيه	تخص وزارة الزراعة
٣٥ر٣	" "	باقى الهيئات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة
٧ر٧	" "	الاصلاح الزراعى
ـ ر١	" "	الهيئة الزراعية
ـ ر١٥	" "	الاحياء
ـ ر٣	" "	الجبس الزراعى
ـ ر٣	" "	الوحدات المجمعة
١ر٣	" "	الثروة السمكية

فيكون جملة ما يخص القطاع الزراعى ١ر٥١٩ مليون جنيه ثم مائة مليون جنيه وثمانية آلاف جنيه خاصة بقطاع الرى والصرف ٠

وضعت الخطة الزراعية على أسس معينة ولعله من الخير أن نمر باختصار على الأسس التى بنيت عليها الخطة الموضوعة ٠ لأجل زيادة الثروة الزراعية أو الدخل القومى الزراعى ، لابد من رفع الانتاج ورفع الانتاج يتوقف على حد كبير جدا من العوامل واذكر هذه العوامل بالرغم من أنها معروفة لنا ٠٠ فالعامل الأساسى الأول هو التربة والعامل الأساس الثانى هو الماء ٠

فمن حيث التربة فهى تختلف من القوية الجيدة وأقل من جيدة وأخرى تحتاج الى اصلاح ثم أرض بور فى حاجة الى اصلاح وهذه الأخيرة تدخل فى نطاق التوسع الأفقى والذى اعتمد له ٢٥١ر٤ مليون جنيه ٠٠ ثم الناحية الأخرى المقابلة لنوع التربة فى الأهمية هى الرى ٠٠ يوجد الرى والصرف ويجب أن يسيرا جنبا الى جنب لتحقيق الخطة ٠٠ ان كمية المياه الموجودة والتى تأتى من النيل لا يمكن التحكم فيها ٠٠ لكن المصارف من الممكن التحكم فيها ٠٠ ثم من الموضوعات الأخرى التى تتعلق بزيادة الانتاج نقاوة التقاوى والتسميد الجيد وحسن أداء الخدمات الزراعية ومقاومة الآفات والحشرات الزراعية ٠٠ كما تتدخل العوامل الجوية وتؤثر على الانتاج الزراعى ٠٠ واذا كنا نريد بناء خطة سليمة نرجع الى الماضى ونبحث الاحصائيات عن الانتاج فى سنوات سابقة ، اذ بدون ذلك فان كل خطة ترسم تكون غير متكاملة ٠٠ ولذلك ذكرت فى تقرير السياسة الزراعية الاحصائيات منذ عام ١٩٥١ حتى الآن ٠٠ ثم بيانات من سنة ١٩٤٥ التى تظهر تدهور المحاصيل ٠٠ فمثلا محصول القطن الذى لازال المحصول الرئيسى فى البلاد نجد ان الانتاج لم يرتفع بل هو فى هبوط حتى عام ١٩٥٦ ٠٠ وقد نوقش قبل هذا موضوع انخفاض المحصول ومن أجل ذلك انشىء

صندوق تحسين الأقطان ٠٠ ويرجع التدهور فى محصول القطن الى عدم اختيار التقاوى المنتقاه والخلط الميكانيكى فى المحالج وعدم التحكم فى السلالات النقية بمنع الخلط الجنسى الذى يتم عن طريق الحشرات والهواء ٠٠ ولم يكن التدهور فى كمية المحصول بل شمل تصافى الحليج ونوع التيلة ٠٠ وفى عام ١٩٥٧ بدىء فى تحسين البذور ولن يمضى فبراير سنة ١٩٦٢ حتى يكون التحسين شمل ٨٥ ٪ من البذور المنتقاه ٠٠ كما سارت البلاد فى تحديد مناطق معينة لزراعة بعض الأصناف منه وكثرت حقول الاكثار ونحاول التعاقد على المساحات التى نزرعها بعد استئجارها أو فى الوحدات الزراعية واعتبارها حقولا للاكثار ٠٠ وصرحنا لعدد من الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية فى أن يحلوا محل المالك الكبير وبذلك يمكن الحصول على بذور نقية ١٠٠ ٪ وسار المحصول منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٠ فى تحسن مستمر وارتفاع المحصول ولو أن هذا الارتفاع لا يرضينا ٠ لأن لنا خطة ووضعنا الاشتراكى يضطرنا الى مضاعفة الدخل القومى ٠٠ ولهذا يجب أن يسير القطاع الزراعى ومتمشيا مع باقى القطاعات ٠٠ اننا نجد أن بعض المحصولات فى ارتفاع مثل القصب والأرز وبعض المحصولات ليست على كل حال فى تدهور انما التقدم بطىء ٠٠ ويرجع ذلك الى عوامل منها العامل البشرى ٠٠ اذ أن وزارة الزراعة تقوم بعملية التخطيط والبحث وتنقل ابحاثها بالتدريج من جهة لأخرى حتى تصل الى أقل مستوى وهى التى تقوم بعملية التنفيذ ويمكن القول بأن الحلقة لم يكن اتصالها سليم انما يوجد الكثير من التفكك والعامل البشرى وهو مالك الأرض أو الحائز أو المستأجر والانتاج موجه لصالح الجميع ٠٠ هل الزراعة اليوم موجهة ؟ والاجابة طبعا بالنفى ٠٠ لأن الفلاح يستطيع الا يسمد أو لا يروى وليس لنا عليه سلطان اكثر من النصيحة وانى أعترف بأن هذه النصيحة قد لا تصل اليه كما يجب ٠٠ انما توجد شواهد أخرى تدل على أن النصيحة وحدها لا تكفى لأن الزارع يجب أن يلمس بنفسه هذه النصائح ٠٠ ولهذا يجب توجيه الانتاج ٠٠ سيادة الرئيس فى الجلسة الماضية قال بأننا جميعا مسئولون عن هذا البلد ٠٠ يجب أن نفكر ٠٠ هل نسير فى الطريق السليم أم لا ؟ ويجب أن نسير بالتوجيه ونصل الى الهدف الذى نستهدفه من الزراعة وهو :—

١— توفير الغذاء للانسان والحيوان ٠٠ ونحن فى صراع من ناحية توفير العلف للماشية والغذاء للانسان ٠

٢— توفير المادة الخام للصناعة الناشئة لتحقيق أهداف الاشتراكية ٠

٣ـ لابد من وجود فائض للتصدير لتوفير العملات الصعبة وشراء احتياجاتنا من الخارج ٠

بالنسبة للنقطة الخاصة بتوفير الغذاء للانسان والحيوان ٠٠ نجد أن الرقعة الزراعية عندنا هى ٦ مليون فدان ٠٠ ولكن المساحة المحصولية ١١ مليون فدان تقريبا لأن اراضينا تزرع اكثر من مرة فى كثير من المساحات ٠٠ وبالنسبة لمساحة الستة مليون فدان ٠٠ اذا زرعنا نصفهم قمحا ٠٠ هل يكفينا هذا القدر ؟ ٠٠ مع تحسين الكمية المنتجة بعمل كل ما يمكن عمله لرفع الانتاج ٠٠٠ اذا كان ذلك كافيا ٠٠ فهل هو اقتصادى ؟ ٠٠ بطبيعة الحال ٠٠ الجواب على ذلك أنه ليس كافيا وليس اقتصاديا ٠٠ اذن فلابد أن يكون معروفا اننا لن نستغنى عن استيراد جزء من القمح من الخارج ٠٠ وانما لابد أن نعمل على التقليل من هذا الجزء بقدر الامكان وفى أضيق الحدود ٠

ان عدد السكان يزداد بنسبة ٢ ½ ٪ فى السنة تقريبا ٠٠ وقد ارتفع دخل الفرد فى السنوات القليلة الماضية ٠٠ ومعنى هذا انه تيسر له أن يأكل ٠٠ وهو لا يقف عند حد فى الأكل الا اذا شبع ٠٠ وهذه هى سنة الخلق ٠٠ ولذلك يجب أن نتجه ـ كما اتجه غيرنا من الدول ـ الى ابطال أكل الحبوب أو التقليل منها ٠٠ ونتجه الى شىء آخر مثل اللحوم والخضر أو الفاكهة ٠

ولهذا السبب ذكرت فى التقرير استهلاك الفرد من الحبوب الثلاثة الرئيسية ٠٠ وانما لسوء الحظ لم أحضر بيانات عن النوع الرابع وهو الذرة الرفيعة التى يتوقف عليها غذاء عدد ليس بالقليل من سكان الوجه القبلى ٠

واذا نظرنا الى البيانات التى وردت بالتقرير وعمل لها رسم بيانى نجد انها تدعو الى الشك ٠٠ وأنا شخصيا استكثرت أن يأكل الفرد ١٩٠ كيلوجرام من القمح والذرة والأرز ٠٠ ولازلت فى تشككى ٠٠ وقد تكلمت فى ذلك فى اللجان التى عقدت لهذا الغرض ٠٠ وكان هناك تشكك اكبر من زميلى وزير التخطيط ٠٠ وقد علمت اليوم أن وزارة التخطيط ـ عن طريق جهازها للاحصاء ـ قامت بعمل بحث اجتماعى ٠٠ ورست فيه ما يستهلكه الفرد من المواد الغذائية ٠٠ وأخذت أسرة واحدة من كل ٨٠٠ أسرة تمثل مختلف الأوساط والقطاعات ٠٠ وانتهت من هذا البحث الى أرقام ليست بعيدة عن الارقام الموجودة فى الجداول

التي أوردتها أنا ٠٠ والفرق بينهما لا يتجاوز ٣ ٪ أو ٤ ٪ ٠٠ وهذا منشؤه أنهم اخذوا الأسرة ولم يحسبوا نزلاء "اللوكاندات والبانسيونات" ٠٠ ولا الذين يأكلون فى المطاعم ولا رجال الجيش والبوليس ٠٠ ولا سكان المدن الجامعية ولا المرضى بالمستشفيات ولا طلبة المدارس الداخلية ولا سكان الجهات النائية مثل الواحات ومناطق البحر الأحمر ٠٠ ولا الباعة "السريحة" ٠٠

وبعد ان كنت متشككا ٠٠ زال تشككى تماما وأصبحت معتقدا أن الأرقام والبيانات الواردة فى هذا التقرير قريبة جدا من الصحة فيما يختص بالغذاء ٠٠ والتقديرات التى عملت عن استهلاك الفرد من القمح والذرة اعطتنا نفس هذا الاطمئنان ٠

ولنا الآن أن نتساءل ٠٠ كيف نقدر المحاصيل ؟ ٠٠ لقد قيل أن القطن هو المحصول الأساسى الذى يعتبر تقديره قريبا من الصحة ٠٠ لأن المعروف أنه يصدر كله أو جزء منه والباقى يصنع محليا وأرقامه ثابتة ٠٠ فتقديرات محصول القطن قريبة جدا من الصحة ٠٠ والمتبع فيها طريقتان ٠٠ هناك خبير أجنبى معه جهاز كبير يأخذ العينات ويزن محصول كل مساحة معينة ٠٠ ويأخذ هذه العينات من مناطق كثيرة بحيث تمثل الواقع الى أبعد الحدود ٠

أما بالنسبة لتقدير جهاز وزارة الزراعة ٠٠ وهو الجهاز الذى كنت أنا أول من شك فى تقديراته ٠٠ لأنى رأيتهم بنفسى يسألون خفيرا أو شيخ البلد أو يكتبون الأرقام وهم فى مكاتبهم ٠٠ وهذا لا يوحى بالثقة اطلاقا ٠٠ ولا يجعل الانسان مطمئنا الى صحة البيانات التى يحصل عليها هذا الجهاز ٠٠ انما يخيل الىّ أن هذه الطريقة ليست بعيدة ٠٠ والأرقام التى يعطونها ليست بعيدة كثيرا عن الأرقام التى يعطيها الخبير الذى يقدر بالعينات ٠٠ والسبب فى هذا بسيط ٠٠ وهو أن جهاز وزارة الزراعة ٠٠ على فرض أنه لا يمر كثيرا ٠٠ الا انه يرى الاقطان فى اليوم الأول الذى تتفتح فيه ٠٠ وينزل بعد اللوز فى بعض الحقول ٠٠ ويأخذ فكرة عن حقل "فلان وفلان" ٠٠ ويزنه ٠٠ ويلاحق التجار الذين يشترون الأقطان ٠٠ ويسأل هذا وذاك ٠٠ وبالخبرة أصبحت هذه الأسئلة — التى لا تعتبر فى نظر الجميع الطريقة المثلى — تأتى بنتائج قريبة من الصحة ٠٠ وقد قارنت أرقام تقديرات القطن بتقديرات أمريكا والهند وغيرهما ٠٠ فلم أجد اختلافا بين الطريقتين وبين التقدير النهائى لهم ٠٠ ووجدت أننا نسير فى المقدمة أو على الأقل مثل الآخرين ٠٠ وهذا ايضا يجعلنى أقول — كمسئول عن هذه الناحية امام سيادتكم —

انني مطمئن الى حد بعيد لهذه التقديرات ونستطيع أن نبنى عليها السياسة الزراعية التى ننشدها .

هذا فيما يختص بالجداول الأولى التى وردت عن مختلف المحاصيل .

انني اتكلم عن السياسة الزراعية ورفع انتاجية الأرض الزراعية تأتى عن اجراء حصر للأراضى الزراعية وتصنيفها .. ويقصد بذلك تقييم الارض الزراعية بصفة عامة عن طريق اجراء التصنيف التكنولوجى لها لتوفير المعلومات عن صفاتها الطبيعية والكيماوية ومميزات سطحها وتكوينها الداخلى لمعرفة قدرتها الانتاجية.. كما يتجه هذا التقييم الى حصر اراضى التوسع الأفقى .. وقد أثير الحصر التصنيفى فى الجلسة الماضية وقال الأخ وزير السد العالى بأنه أرسل خريطة منذ سنتين لوزارة الزراعة ولم يأت اليه رد .. وقد سألت عن هذا الموضوع فوجدت ان الحصر التصنيفى يسير فى طريقه وتصل التقارير الى وزارة الاشغال باستمرار وكل مركز تم حصره أعد له تقرير ومعى تقرير عن الحصر موضح فيه الاقتراحات الخاصة بالرى .

السيد / فتحى الشرقاوى : ما شأن السد العالى بتقارير الحصر التصنيفى .

السيد / محمد نجيب حشاد : ترسل اليه التقارير بشأن الأراضى التى تنتفع بمياه السد العالى ..

وقد عرض سيادته بعض الخرائط على سيادة رئيس الجمهورية .

السيد الرئيس : يمكن للجنة أن تستعين بهذه الخرائط عند بحث الأراضى التى تقابل مياه السد العالى .

السيد / محمد نجيب حشاد : كل شهر يرسل تقرير الى وزارة الاصلاح الزراعى .. وتتولى وزارة الاصلاح الزراعى ارسال صورة الى وزارة الأشغال وقد طلبت وزارة الأشغال منذ شهرين صور وارسلت الصور كاملة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ وهذه الأراضى البور موضوعة فى الخطة فى أن نصل الى مليونى فدان لنختار منها مليون فدان

تنتفع بمياه السد العالى ٠٠ مفروض ان تنفذ الخطة عام ١٩٦٥ ٠ كانت توجد اتفاقية مسح جوى وتعطلت وبدأ فيها عام ١٩٦٠ ٠٠ وبالرغم من أن الجهاز لم يقف بل عمل بواسطة الخرائط المساحية الموجودة ٠٠ اذ وجد ان مصلحة المساحة الجوية فى الجيش مسحت فيرجع الى انهم تمكنوا من عمل الخرائط واشتغلوا عليها ٠٠ المساحة التى رسمت ١٫٦٣٨٫٥٣٦ فدان ٠ وان شاء الله سيتم تنفيذ عملية الحصر التصنيفى حسب الخطة٠

السيد الرئيس : اذا تمت عملية حصر التربة ولم نقم بحفر الترع والمصارف فكأننا لم نعمل شيئا ٠٠ومن المفروض أن يوضع جدول زمنى لهذه الأعمال ٠٠ ويقوم السادة وزراء الزراعة والاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى والاشغال كلجنة لبحث موضوع الأراضى التى تنتفع بمياه السد العالى ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : نقطة أخرى وهى الاشراف الفنى على تحسين أراضى الزراع ٠٠ اذ تتخلل الرقعة الزراعية مساحات كبيرة من الأراضى القلوية والشديدة التماسك وللجبس الزراعى فوائد ملموسة فى اصلاح مثل هذه الأراضى ٠٠ ولدينا فائض من الجبس الزراعى يكفينا آجالا طويلة وتقوم الوزارة بتنظيم عملية الجبس الزراعى تنظيما يكفل العدالة بين سائر الزراع المحتاجين اليه وتبسيط اجراءات حصولهم عليه ٠

ثم تقدير الاحتياجات السمادية الحقيقية لأراضى الزراع ٠٠ فمن الملاحظ ، أن عملية السماد مبنية على الارتجال فى بلادنا ٠٠ فبينما يتجه اكثر الزراع الى التقتير فى تسميد اراضيهم مما يؤدى الى قلة المحصول ٠٠ نجد أن فريقا آخر يسرف فى التسميد لدرجة يصبح معه الانتاج غير اقتصادى٠٠ لذلك فقد عملت الوزارة على انشاء معمل مركزى فى الجيزة (أوشك الآن على الانتهاء) يتولى خدمة الزراع مباشرة عن طريق تحليل اراضيهم بناء على طلبهم نظير رسوم رمزية لتقدير احتياجاتها من العناصر السمادية المختلفة والمقادير الاقتصادية اللازمة لها قبل زراعة أى محصول ٠٠

وبالاضافة الى هذه المشروعات تعمل الوزارة على رفع غلة المحاصيل البقولية عن تحضير البكتيريا العقدية ذات الكفاءة العالية فى تثبيت الآزوت الجوى وتوزيعها على الزراع لتلقيح تقاوى مختلف الحاصلات الزراعية قبل الزراعة ٠

ثم أتكلم الآن عن موضوع الأقطان المصرية ، اذ يعتبر القطن محصول البلاد الرئيسى ودعامة بنيانها الاقتصادى ٠٠ وتقع الأقطان المصرية فى العرف الدولى ضمن مجموعتى الاقطان فائقة الطول والأقطان طويلة التيلة٠٠ ولقد ظهرت فى السنوات العشر الأخيرة منافسة جديدة للأقطان المصرية فى الأسواق العالمية ٠٠ نظرا لما اتجهت اليه بعض الدول الأخرى المنتجة للأقطان الطويلة التيلة من الطرز المصرى ، من التوسع المستمر فى انتاجها من هذه الأقطان من جهة وتحسين صفات أصنافها من جهة أخرى الأمر الذى أصبح يكوّن خطرا محسوسا على مستقبل الأقطان المصرية ٠٠ وعندما قامت الثورة كانت البلاد قد بدأت تعانى من آثار أزمة خطيرة فى محصولها الأساسى ؛ حيث قد طرأ عليها تدهور ملحوظ فى صفاتها وانخفاض غلة الفدان وتصافى الحليج وهبوط الصفات الغزلية مما أدى الى شكوى الزراع والغزالين فى الداخل والخارج ٠٠ وقد بلغت الخسارة المباشرة التى أصابت الاقتصاد القومى نتيجة هذا التدهور فى أصناف الاشمونى والكرنك وجيزة ٣٠ بحوالى ٢ر٤ مليون قنطار من القطن الشعر وقدرت قيمتها النقدية بحوالى ٣٨ مليون جنيه فى السنة وذلك على أساس المساحة المنزرعة منها خلال السنوات الثلاث (٥٥/ ١٩٥٧) وازاء هذا الوضع الخطير لابد من اتخاذ عدة اجراءات حاسمة تهدف الى النهوض بالأقطان المصرية والرجوع بها الى سابق مستواها والاحتفاظ لها بأسواقها التقليدية فى الخارج ٠٠ وتحقيقا لهذا الهدف قامت الوزارة بدراسة الثغرات الموجودة فى نظمنا القطنية المتبعة وبوضع المشروعات الكفيلة بالنهوض بمحصول القطن على أسس علمية سليمة ؛

١ــ تحديد مناطق زراعة أصناف القطن ؛ حيث من عام ١٩٥٨ قامت الوزارة باتخاذ اجراء تنظيمى حاسم يقتضيه الصالح العام فأدخلت نظام مناطق زراعة الصنف الواحد الذى يقضى بتخصيص منطقة لزراعة صنف من أصناف القطن بحيث لا يسمح بزراعة صنف آخر سواء داخلها وأعقبته الوزارة فى نفس الموسم بادخال نظام محالج الصنف الواحد الذى يقضى بتخصيص محالج معينة لحلج كل صنف من أصناف القطن ٠٠ وتراعى الوزارة فى تحديد مناطق أصناف القطن سنويا الكميات المقترح انتاجها من كل صنف من طبقات القطن الثلاث (طويلة التيلة والطويلة الوسط ومتوسط التيلة) والمساحة الواجب

زراعتها من كل صنف لانتاجه بالقدر المطلوب والمستوى العالى الجدير بسمعة اقطاننا ٠

٢ـ التوسع فى زراعة الأصناف الحديثة ٠٠ واستنبطت الوزارة الأصناف الآتية الجديدة :ـ

١ـ جيزة ٥٩ : وثبت أنه أفضل من الكرنك من حيث وفرة الانتاج وتصافى الحليج وطول التيلة ومتانتها ٠٠ وهو قوى النمو مبكر النضج شديد المقاومة لمرض الذبول ٠

٢ـ جيزة ٦٩ : وسيحل محل الجيزة ٣٠ ٠

٣ـ جيزة ٦٨ : وسيحل محل المنوفى ٠

٤ـ جيزة ٦٧ : وسيحل محل جيزة ٣٠ وبهتيم ٠

٥ـ جيزة ٦٦ : وسيحل محل الأشمونى ٠

وتقوم الوزارة حاليا باختيار هذه الأصناف لدى الغزالين فى الداخل والخارج للتأكد من ثبات صفاتها وملاءمتها للأغراض الصناعية ٠

كما أولت الوزارة موضوع استنباط الأصناف الحديثة العالية الصفات والمحافظة على الأصناف التجارية المتداولة عناية خاصة باعتبارها حجر الأساس فى أى برنامج يهدف للنهوض بالأقطان المصرية ٠٠ كما ادخلت تعديلات جوهرية فى نظم المحافظة على الأصناف المتداولة وتجديد سلالاتها وتقضى هذه النظم الجديدة بتجديد نواة الصنف سنويا بمزارع الوزارة بدلا من تجديدها مرة كل ٤ أو ٥ سنوات ضمانا للمحافظة على نقاوتها الوراثية ٠ ثم التوسع فى انتاج وتعميم تقاوى الاكثار وتخصيص المحالج وتنظيم عمليات الحليج واستخلاص التقاوى للنهوض بالأقطان المصرية ٠

اما بخصوص انشاء صندوق تحسين الأقطان المصرية ٠٠ فنتيجة تدهور الأصناف ٠٠ لهذا رؤى ضرورة العمل على تشجيع منتجى التقاوى بمنحهم علاوات مجزية فأنشىء صندوق تحسين الأقطان المصرية فى سبتمبر ١٩٥٩ ويموّل الصندوق من حصيلة رسم حليج اضافى قدره ١١ قرشا عن كل قنطار مترى شعر تخصص لمنح علاوات تشجيعية للزراع والتجار والحلاجين عن كميات التقاوى المقبولة فى الفحص من كل منهم وذلك بالاضافة الى تمويل أية مشروعات أخرى تهدف الى النهوض بالأقطان

المصرية دون المساس بالاعتمادات المخصصة لذلك فى ميزانية الدولة .. وكان من نتيجة انشاء الصندوق توفير التقاوى اللازمة للمساحة القطنية فى وقت مبكر جدا عن المواسم السابقة.. كما وضعت الوزارة يدها بفضل انشاء هذا الصندوق على كثير من الثغرات التى تعرقل نظم الاكثار والحليج .. وتمتد رسالة الصندوق الى تمويل عدد من المشروعات التى تهدف الى النهوض بمحصول القطن وفى مقدمتها مشروع تدعيم واستكمال معامل بحوث القطن بالوزارة. كما يقوم الصندوق بتمويل مشروع تجديد واستكمال محلج الوزارة بسخا. والى جانب بحوث القطن تقوم الوزارة ببحوث على المحاصيل الأخرى مثل الأرز والقصب .. فأنتجت الوزارة من الأرز عددا من الأصناف الممتازة منها : النباتات ـ يابانى ١٥ ـ يابانى لؤلؤ.. كما انتجت فى السنوات الأخيرة صنف النهضة (منتخب ٤٧).

اما فى القصب فقد أدخلت الوزارة عددا من الأصناف الممتازة من أهمها أصناف ٢٨١ و ٤١٣ و ٣١٠ والأخيران هما أهم أصناف القصب فى الزراعة المصرية فى الوقت الحالى .. وشركة السكر تتعاون مع وزارة الزراعة فى استنباط الأصناف الجيدة وتوزيعها.

اما محطات التجارب الزراعية : فلاشك فى أن النهوض بالحاصلات الزراعية يحتاج الى جانب استنباط الأصناف الجديدة وتجديد وتعميم تقاويها الى تطبيق أنسب المعاملات الزراعية الموافقة لهذه الحاصلات من خدمة وتسميد وري ومقاومة الحشائش .. وتقوم الوزارة باجراء عدد كبير من التجارب على هذه المعاملات فى حقول الأهالى فى المناطق البيئية المختلفة.

وبالاضافة الى ذلك فقد رأت الوزارة أن تقيم عشر محطات للتجارب الزراعية فى مزارعها المختلفة يقيم فيها الاخصائيون بصفة مستمرة وتزود بأحدث الأدوات والأجهزة العلمية اللازمة لقيامهم بدراساتهم على أكمل وجه على أن يقوم هؤلاء الاخصائيون الى جانب ذلك بالاشراف الفنى على تجديد واكثار تقاوى الأساس والتقاوى المسجلة لمختلف الحاصلات فى هذه المزارع .. وقد تم انشاء محطات للتجارب فى سخا والجميزه وسرس ويجرى العمل على تنفيذ أخرى بالمطاعنة .. وأدرج بالخطة ١٠ محطات سوف تنفذ وفق الخطة.

اما عن السياسة السمادية فاننا نقوم بتقدير الاحتياجات السمادية للأراضى المنزرعة حاليا وحسبت ايضا الكميات اللازمة لسد حاجات أراضى التوسع الأفقى الجديدة وتحويل الحياض للرى المستديم بعد تنفيذ مشروع السد العالى . وقد تقرر أخيرا تشكيل لجنة لدراسة الخطة السمادية من وزارات التخطيط والزراعة والتموين والصناعة وصندوق موازنة أسعار الأسمدة لاعادة النظر فى احتياجات البلاد من الأسمدة ووضع الخطة السمادية للسنوات الخمس التالية .. وصدر قرار وزير الزراعة رقم ١٦٦٧ فى ١٩٦١/٢/٧ بتشكيل هذه اللجنة وقد قامت اللجنة بالنظر فى الموضوعات الآتية : —

١ — تقدير الاحتياجات السمادية للبلاد فى السنوات الخمس القادمة مع مراعاة زيادة معدلات التسميد فى الأراضى الزراعية الحالية نتيجة لنشر الوعى الزراعى ومواجهة احتياجات أراضى التوسع الزراعى الجديدة التى سيتم استصلاحها طبقا للخطة الخمسية .

٢ — تقدير الانتاج المحلى المنتظر من الأسمدة المختلفة ودراسة مدى كفايته لمواجهة الاحتياجات السمادية للبلاد فى السنوات الخمس القادمة .

٣ — العمل بكافة الطرق على زيادة الانتاج المحلى من الأسمدة .

وتقدر احتياجات الاراضى المنزرعة حاليا من الأسمدة الآزوتية ١٥ ٪ أزوت خلال السنوات من ٦٠ الى ١٩٦٤ الى الآتى : —

سنة ١٩٦٠	١ر١٤٠ر٠٠٠ طن
» ١٩٦١	١ر٢٥٠ر٠٠٠ طن
» ١٩٦٢	١ر٣٨٠ر٠٠٠ طن
» ١٩٦٣	١ر٥٢٠ر٠٠٠ طن
» ١٩٦٤	١ر٦٧٠ر٠٠٠ طن

الا أن اللجنة الوزارية رأت زيادة المعدل بنسبة ٥٠ ٪ فى الثلاث سنوات القادمة ثم رفعها بنسبة ١٠ ٪ بعد ذلك أى أن يكون التوسع فى استعمال الأسمدة الآزوتية تدريجيا وعلى فترة أطول .

والانتاج المحلى من الأسمدة الآزوتية لا يكفى الحاجة المحلية والمطلوب مداركته على أساس نسبة الآزوت ١٥ ٪ .

سنة ١٩٦٠ ـ النقص المطلوب مداركته ٧٩٠ ألف طن .
سنة ١٩٦١ ـ " " " ٦١٠ر٠٠٠ طن .
سنة ١٩٦٢ ـ " " " ٦٩٣ر٠٠٠ طن
سنة ١٩٦٣ ـ " " " ٦٧٢ر٠٠٠ طن
سنة ١٩٦٤ ـ " " " ٣٠٢ر٠٠٠ طن
سنة ١٩٦٥ ـ " " " ٤٦٨ر٠٠٠ طن

هذا بخلاف الكميات المطلوب توفيرها كاحتياطى دائم للبلاد من هذه الأسمدة وقدرها ٢٠٠ر٠٠٠ طن سنويا لمواجهة الظروف الطارئة .

ولمواجهة هذا العجز من الأسمدة الآزوتية مستقبلا فان الأمر يقتضى انشاء مصانع جديدة لانتاج هذه الأسمدة لتغطية العجز المذكور .

السيد الرئيس : سبق أن عدلنا فى الخطة من أجل انشاء مصانع للسماد .

السيد / عزيز صدقى : لقد أنشىء مصنع السماد الآزوتى فى السويس ومصنع نترات النوشادر فى حلوان .

السيد الرئيس : ان عدم تحقيق الخطة فى بعض قطاعات السنة الماضية يجب أن نعوض هذا النقص فى الصناعة هذا العام .

السيد / عبداللطيف البغدادى : يتوقف هذا على حسب الموارد .. فهل الموارد متاحة باضافة هذه المشروعات .

السيد الرئيس : اذا لم تكن الموارد متاحة فيجب أن نستورد بتسهيلات ائتمانية .

السيد / عبداللطيف البغدادى : يجب أن يصدر قرار بذلك .

السيد الرئيس : يعتبر هذا قرارا شفويا ٠٠ ومن رأيى أن الاستثمارات التى لا تتحقق فى أى قطاع تحول الى صناعة ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : نحن فى حاجة الى مصنع للسماد العضوى ٠

السيد الرئيس : يوجد مصنع للسماد العضوى ٠

السيد / عزيز صدقى : انه مصنع صغير ٠

السيد الرئيس : لما نشغل المصنع الصغير نبحث موضوع انشاء مصنع كبير ٠

السيد / عزيز صدقى : سوف ينقل هذا المصنع من مكانه الحالى وسنستغل الأرض المقام عليها فى مشروعات أخرى ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : أما بخصوص الأسمدة الفوسفاتية ٠٠ فقد قدرت الاحتياجات السمادية للأراضى المنزرعة حاليا من الأسمدة الفوسفاتية بنحو ٤٧٠ر٠٠٠ طن من سماد سوبرفوسفات الجير ١٥ ٪ فى عام ١٩٦٠ وذلك بالاضافة الى الكميات اللازمة لأراضى التوسع الزراعى الأفقى وتحويل الحياض الى رى مستديم وازدياد الوعى السمادى الفوسفاتى والزيادة المضطردة فى استخدامه ٠

ويوجد نوع من السماد الفوسفاتى هو خبث الحديد ٠٠ ولم يقبل عليه الفلاح المصرى بسهولة ٠٠ واذا فكر فى تصدير هذا السماد لكان أفضل ٠

السيد الرئيس : هل توجد منه كميات متراكمة ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : نعم ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : سيكون عندنا فى عام ١٩٦٥ ـ ٥٠٠٠٠ ألف طن من خبث الحديـــد .

السيد الرئيـــس : هل هذا النوع من السماد معتمد فى الزراعة .

السيد / محمد نجيب حشاد : نعم .. ولكن مفعوله ليس سريعا كأى سماد فوسفاتى آخر .

السيد / احمد عبده الشرباصى : لماذا ؟ هل طبيعته لا تتفق مع طبيعة أرضنا .

السيد / محمد نجيب حشاد : فى الحقيقة أن استعمال هذا السماد يحتاج الـــى اختبارات واسعة لمعرفة B.H. التربة . وهذه تحتاج الى كميات كثيرة .

السيد الرئيـــس : هل يمكن تصديره ؟

السيد / عزيز صدقى : لقد وضعت عراقيل أثناء تصديره هذا العام .

السيد / عبداللطيف البغدادى : أعتقد أن المانيا طلبت استيراد كميات منه .

السيد / على صبرى : ان وزارة الصناعة لاتنصح باستـــعمال هذا السماد ولـذلك لا يطلب فى الخارج .

السيد / محمد نجيب حشاد : كل ما يتبقى من فضلات الحقول يحول الى أسمـــدة عضوية ويستخدم خبث الحديد كما تستخدم الأسمدة العضوية .

السيد الرئيس : يبحث هذا الموضوع .. فبدل أن ننشىء مصنعا للسماد العضوى يمكن الاستفادة من سماد خبث الحديد .

السيد / احمد على فرج : ان النقطة المهمة فى استعمال هذا السماد هى درجة ضياع قلوية التربة نتيجة استعماله .

السيد الرئيس : من الممكن أن يوزع بمعرفة بنك التسليف بمناطق الأرز ويتولى المرشد الزراعى طريقة ارشاد الفلاحين عن طريقة استعماله .

السيد / محمد نجيب حشاد : لقد سبق أن بيع هذا السماد بكميات قليلة وننظر الآن فى امكان تخفيض ثمنه .

السيد الرئيس : من الممكن أن يتعود الفلاحون على استخدام هذا السماد لأننا نجد مثلا أن الأسمدة المصرية مثل ابوطاقية فى بدء ظهوره لم يوجد اقبال عليه وكان الناس يستخدمون الأسمدة المستوردة .

السيد / كمال رمزى استينو : ان تأثير سماد خبث الحديد قلويا وأرضنا معظمها أرض قلوية ولذلك فنحن نضيف اليها الجبس الزراعى .. وأنا شخصيا لا أنصح باستعماله لأننى أعرف بعض الفلاحين فى شمال الدلتا استعملوا هذا السماد فكانت له نتيجة سيئة .

السيد الرئيس : هل له استعمال آخر .

السيد / مصطفى خليل : يمكن استعماله فى تزليط السكة الحديد وهو حجر فى درجة البازلت .

السيد الرئيس : يبحث امكان استعمال هذا السماد بمعرفة وزارة الزراعة .

السيد / محمد نجيب حشاد : هو موضوع دراسة الآن .

لقد رسمنا خطة لمكافحة الآفات .. واستطيع أن أقول اننى لم أترك اخصائيا — حتى فى القطاع الخاص — الا وأحضرته فى اجتماعاتنا بوزارة الزراعة .. الى أن انتهينا الى خطة معينة ..واخترنا فيها انواع المبيدات التى تصلح والكميات بحيث نستطيع أن نغطى مكافحة الآفات لجميع المحصولات فى نصف المساحة .. لأننى لا افترض انه ستأتى اصابات بالغة الشدة .. انما سنكافح من الأول دودة ورق القطن — وهى أكثر ما نخشاه من الآفات — فى البيئة التى "تتربى" فيها والتى من أجلها تحرم وزارة الأشغال رى البرسيم بعد ١٠ مايو بناء على طلب وزارة الزراعة .

سنعمل هذا العام على أن نكافح ونرش جميع "الربايات" الموجودة حاليا .. وفى مايو ويونيو تبدأ المقاومة باليد .

السيد الرئيس : اين توجد دودة القطن الآن ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : "مشرنقة" فى الأرض .. فهى تعمل "شرنقة" .. وموجودة فى التربة .

السيد الرئيس : لقد انتجوا فى الاتحاد السوفيتى نوعا من المبيدات ليقضى على هذه الشرنقة وهى فى التربة .. أى أنهم يقومون بعملية مقاومة الآفات وهى فى التربة .. هل عندنا مركز يجمع كل ما ينشر عن هذه العملية فى العالم ؟ .. ان المخابرات ترسل لى كل ما ينشر عن الناحية العسكرية وغيرها .. ومن الممكن ان يرسلوا لكم .. (ثم وجه السيد رئيس الجمهورية الكلام الى السيد / عبد المجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية) .. ارسلوا لهم يا عبد المجيد .. والمفروض ان يكون لديكم فى وزارة الزراعة معلومات عن الحال فى روسيا وامريكا غير ما ينشر فى الاعلانات .. فهناك اشياء كثيرة يمكن أن تستفيدوا بها .

السيد / محمد نجيب حشاد : نعم ٠٠ ولفتة سيادة الرئيس مضبوطة ٠٠ وأنـــا لا أستطيع أن أقول أن عندنا كل المجلات العلمية ٠٠ وماعندنا منها قليل وليس هو العدد الكافى ٠٠ ولنا عدة سنوات لا نستطيع الحصول على المجلات العلمية والدوريات التى تصدر فى العالم ٠

السيد الرئيـــس : هناك اتفاقية لتسهيل هذه العملية عن طريق "اليونسكو" ٠

السيد / كمال الدين حسين : لقد الغت وزارة الاقتصاد هذه العمليـــة ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : نحن نتمنى ٠٠ وعندنا الأجهزة التى تطلع على كل جديد ٠٠ وتعمل منه قصاصات وترسلها للمختصين ٠٠ ويأتينى مختصر كل يـوم ٠

السيد / كمال الدين حسين : ان مركز التسجيل العلمى به معلومات عن كل شئ ٠

السيد الرئيـس : ان توزيع هذه المعلومات مهم جدا ٠٠ فالمعلومات الخاصـــة بالزراعـــة يجب أن ترسل لوزارة الزراعة ٠٠ والمعلومات الخاصة بالطب ترســـل لوزارة الصحة ٠٠ وهكذا ٠٠ وعندما زرت روسيا سنة ١٩٥٨ قالوا لى انهم انتجوا مبيدا اسمه "ماركونوف" أو شئ من هذا القبيـــل ٠٠ وهو مبيد يقضى على الآفات وهـــى فى الأرض ٠٠ وعلى أساس هذا الكلام أوقفت مصنع "التوكسافين" لأنهم ابطلـــوا استعماله فى روسيا ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : سأجرى اتصالات غدا وأعرف الاجابة عن موضوع هذا المبيد الجديـــد ٠

السيد الرئيس : لقد قال لى الروس انهم أخذوا فكرة هذا المبيد عن الألمـــان ٠٠ وقد دونت هذا الكلام فى "الأجندة" التى كانت معى فى الزيارة ٠

السيد / كمال رمزى استينو : لقد سافر الى روسيا أحد أساتذة كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية واسمه الدكتور زيد ٠

السيد الرئيس : أعتقد أنهم قالوا له انهم لا يعرفون شيئا عن هذا الموضوع ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : سأقوم ببحث هذا الموضوع ٠٠ ونحن سنجعل المقاومة باليد اجبارية عن طريق فرق ٠٠ وسنكوّن فرقا من الأولاد ٠٠ وقد اتفقت مع السيد وزير التربية والتعليم على الاستعانة بطلاب المدارس الزراعية الاعدادية وطلاب المدارس الاعدادية والثانوية فى موسم نقاوة القطن والمكافحة ٠٠ وسنجعل من المدارس الاعدادية مراكز تدريب للعمال فى كل منطقة ٠٠ وسنجعل من طلاب المدارس الثانوية الزراعية ملاحظين ويشاركوا فى عملية الرش ٠٠ ونحن نهدف من هذا الى تحقيق غرضين : الأول هو ايجاد فرص التدريب العملى للطلاب الذين يدرسون ٠٠ والثانى : هو أن الطالب منهم سيكسب وهذا يؤثر على نفسيته ويجعله شابا يمكن الاستفادة منه ٠٠

ولن يكون هذا هو كل شىء ٠٠ فسنستعين بجزء من هؤلاء الأولاد فى القرى الى جانب العمال المدربين أصلا ٠٠ وفى أول مايو سنكون قد درينا اعدادا كبيرة فى كل منطقة ونكون على أتم استعداد ٠

السيد الرئيس : ولكن لابد أن نقاوم الغش فى العملية ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : نعم ٠٠ ففيما يختص بالتوزيع ٠٠ سنمنع التوزيع من مكاتب الموظفين ٠٠ لأن موظفى الوحدات الزراعية هم الذين كانوا يبيعون المبيدات فى العام الماضى ٠٠ وقد قيل عنهم الشىء الكثير ٠٠ وكانت هناك محلات تبيع ايضا ٠٠ وكان التوكسافين يضاف اليه مواد أخرى ويباع مغشوشا ٠٠

اما فيما يختص بالذى حصل فى العام الماضى ٠٠ فأنا لا أنكر أن هناك موظفين حدث منهم اهمال ٠٠ انما الى جانب هذا كانت هناك عوامل جوية أثرت على أغلب بلاد العالم من ناحية المحاصيل كما جاء فى تقرير هيئة الاغذية والزراعة ٠

السيد الرئيـــس : لقد نقص محصول القمح فى كندا بنسبة ٥٠ ٪ .

السيد / محمد نجيب حشاد : هذا نقص عام فى أغلب دول العالم والجزء الجنوبـــى من اوروبا والصين واليابان وبعض بلاد امريكا الجنوبية وبعض المناطق الأخـــرى .. هذا ما جاء بتقرير هيئة الاغذية والزراعة .. فالظروف الجوية الغريبة جاءتنا ابتـداء من منتصف شهر يونيو واستمرت الى أواخر يوليو .. فقد كان يحدث ارتفاع مفاجىء فى درجة الحرارة حتى تصل الى ٤٨ أو ٥٠ درجة .. وفى نفس الوقت كانت درجة الرطوبة النسبية تنخفض .. وهـــذه هى أحسن ظروف مواتية للحشرة لتكويـــن أجيال جديدة ولتنمو بسرعة .. وقد سمعنا لأول مرة أن فى وجه قبلى اصابـــة بدودة اللوز القرنفلية والشوكية .. وفى نفس الوقت كان هناك ارتفاع فى مستـــوى الماء الأرضى .. أى انه كانت هناك رطوبة فى الأرض .. وهناك شىء آخر فـــى الصعيد ساعد على الاصابة الى جانب العوامل الجوية .. وهو أن بعض المزارعـــين أسرفوا فى التسميد اسرافا كبيرا لدرجة أنه قيل أن القطن ليس له "حجر" .. وعندما نما النمو الخضرى الكبير تأخر تفتح اللوز وفتكت الدودة القرنفلية والشوكيـــة بالمحصول .

السيد الرئيـــس : هذا نتيجة لما نشر عن تجربة الاسكندرية والطول الذى بلغـــه القطـــن .

السيد / احمد عبده الشرباصى : ان تصويم القطن هو الذى يؤدى الى عدم تكوين الحجر .

السيد / محمد نجيب حشاد : ان عملية التصويم ثبت انها غير سليمة وتؤثر على نمـو النبات الفسيولوجى .. كما أن زيادة الاسمدة الآزوتية تساعد على النمو الخضـــرى وتؤدى بالتالى الى ضعف الانتاج الثمرى .

اما بخصوص المبيدات الحشرية فقد بدأت ترد الينا وكان تعاقدنا على هذه المبيدات أن ترد نصف الكمية فى عبوات صغيرة مقفلة حتى لا يحدث فيها غش ٠٠ أما العبوات الكبيرة فسوف توضع فى عبوات صغيرة وتوزع ٠٠ وأرجو الا يكون مؤلما عند عدم استعمال الكميات كلها ونلوم أنفسنا لأنه وضع فى الاعتبار عند طلب هذه الكميات من المبيدات أن تكون عندنا ½ اصابة وكل محصول من المحاصيل سوف يقاوم اجباريا ٠

أما بخصوص الآلات اللازمة لعملية المقاومة فقد اتفقنا مع المصانع الحربية فى اعداد ما اتفق عليه حتى آخر يونيو ١٩٦٢ ٠٠ وقد تسلمنا فعلا ٢٥ ألف رشاشه الى جانب عدد يكاد يكون مناسبا فى وزارة الاصلاح الزراعى والهيئة الزراعية المصرية ووزارة الزراعة بخلاف ما يمتلكه الأهالى ـ وعملنا حسابنا على وحدات ميكانيكية ٠٠ وقد حولنا بيك آب الى ورشة متنقلة لأدوات الغيار ٠٠ كما رجونا المصانع الحربية فى أن تستجيب لبيع قطع غيار منفردة لأنها كانت تبيع قطع الغيار فى كيس يضم اجزاء مختلفة وثمن الكيس أربعة جنيهات ٠٠ وقد وافقت المصانع الحربية على ذلك وستباع قطع الغيار هذا العام قطعة قطعة وسعرت ٠٠ كما اتفق مع المصانع الحربية على برنامج زمنى للتسليم وسنستلم أول دفعة فى شهر مارس القادم ٠٠ أما بخصوص الموتورات فسوف نستوردها من الخارج وقد وعدنا السيد وزير الاقتصاد فى اعطائنا مبلغ ٢ مليون جنيه لاستيراد هذه الموتورات ٠

السيد / كمال الدين حسين : اعتقد انه يجب اقامة صناعة محلية لانتاج الموتورات ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : انتقل الآن الى الكلام عن الحاصلات البستانية وتهدف سياسة الوزارة فى النهوض بالحاصلات البستانية الى هدفين : ـ

أولا : رفع الانتاج وتقليل تكاليفه ٠٠ وتستهدف الوزارة زيادة الانتاج عن طريق تنفيذ مشروعات بحوث الفاكهة ولقد كان من نتائج هذه البحوث انشاء حقول لأمهات اشجار الموالح ذات الصفات الممتازة والحمل الوفير

الخالية من الأمراض الفيروسية التى تسبب تدهور الموالح وتخصيص هذه الأمهات للحصول على عيون ممتازة فى اكثار أشجار الموالح .. كما توجه البحوث لتحديد طرق الرى السليمة ومقادير ومواعيد التسميد المناسبة وكذلك الخدمة ومعدلات التقليم .. وتقوم الوزارة بالاستعداد للبدء فى تنفيذ البحوث فى المحطات الاقليمية حيث أوشكت محطات البحوث فى كل من القناطر الخيرية وسدس على الانتهاء وتم تعيين الموظفين الذين سيقومون بالتنفيذ فى تلك المحطات وهم يدربون على البحوث الجارية حاليا فى مزارع الفاكهة بالمناطق المختلفة ليكونوا على استعداد للعمل فور تسليم المحطات .

ثانيا : زيادة المقادير التى تصلح للتصدير لمواجهة سياسة التوسع فى التصدير اذ تعتبر الموالح والعنب من الفاكهة التى تصدر الى الأسواق الخارجية خصوصا الأسواق الاوروبية وتقتصر الاصناف الصالحة للتصدير من الموالح على البرتقال البلدى وأبى صرة والفالنشيا والشاموتى المصرى .. ويقتصر التصدير من العنب على صنف البناتى طازجا والنبيذ المصنع من الأصناف الصالحة لانتاجه .. وسأتكلم عن الموالح اذ تبلغ المساحة المنزرعة من البرتقال حتى عام ١٩٦٠ حوالى ٤٦ ألف فدان منها حوالى ٣٧ ألف فدان مثمرة .. وأغلب هذه الأصناف المنزرعة من أصناف البلدى والاقبال عليها فى الأسواق الأجنبية محدود اما لعدم تجانسها وكثرة بذورها ورقة القشرة وسهولة تلفها كما فى البلدى أو لعدم موافقتها لذوق المستهلك من جهة الطعم كما فى السكرى .. ويرجع السبب فى انخفاض قدرتنا التصديرية من الموالح الى الأسباب الآتية :—

١— الزراعة فى مناطق وأرض غير مناسبة فى مساحات محدودة مع عدم العناية بالخدمة وأداء العمليات الزراعية طبقا للأصول الفنية .

٢— زراعة أصناف عديدة فى الحديقة الواحدة مما يتعارض مع تجانس الصنف .

٣— عدم تجانس الثمار حتى فى الصنف الواحد نتيجة لتباين صفات الأمهات مما يتعارض مع التجانس .

٤— قلة المساحات المزروعة من الأصناف الصالحة للتصدير .

ويمكن أن تصدر مقادير كبيرة من الموالح على صورة عصير مركز يعبأ فى عبوات كبيرة قليلة التكاليف وبذلك نتغلب على العيوب التى تحد من الاقبال عليه طازجا ٠٠ ولذلك نرى اقامة مصنعين لعصير البرتقال المركز واحد فى أسيوط والآخر فى القليوبية وانشاء بيوت التبريد اللازمة لتخزين العصير حتى يصدر فى الوقت المناسب ٠٠ وللتوسع فى التصدير يجب اتباع التالى :—

١— قصر انتاج الشتلات وتوزيعها على الأصناف الممتازة التى تصلح للتصدير ٠

٢— تركيز زراعة كل صنف فى أنسب المناطق لانتاجها والعناية باختيار الأرض من حيث الموقع ونوع التربة وتوفر وسائل الرى والصرف ٠

٣— ضمان انتاج شتلات ممتازة الصفات متجانسة حتى يكون المحصول الناتج متجانسا فى صلاحيته للتصدير وتزداد نسبة الصالح منه — وقد أعد لهذا الغرض مشروع زراعة ١٢٠٠ فدان مشاتل ضمن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ٠

٤— دعم الجهاز الارشادى والنهوض بالخدمات البستانية فى المحافظات وتعريف الزراع بأحسن طرق الخدمة ومواعيدها المناسبة للانتاج ويشمل ذلك كل العمليات الزراعية من رى وتسميد وتقليم ومقاومة آفات وغيرها وأعد كذلك لتنفيذ ذلك مشروع ضمن خطة التنمية الاقتصادية ٠

اما بخصوص المشاتل فاننا نتوسع فيها بحيث تكفى الاحتياجات المطلوبة واذكر واقعة ٠ فقد طلب منى أحد الأهالى اخصائى فى الموالح بالاسم ليشرف على زراعة حديقته وقد استلفت نظرى هذا التحديد فقلت له لماذا فقال لى بأنه نصحنى فى الشراء من مشتل معين ملك أحد الأهالى ٠٠ ومن هذا يتضح ان للموظف مصلحة فى هذا اذ لايصح أن يطعن موظف فى شتلات الوزارة ووصفها بعدم الصلاحية وقد اتخذنا الاجراءات اللازمة مع هذا الموظف ٠

السيد / احمد عبده الشرباصى : توجد فعلا مشاتل ملك أهالى أفضل من مشاتل وزارة الزراعة ٠

السيد / كمال رمزى استينو : أنا شخصيا اشترى مايلزمنى من شتلات من مشاتل ملك اهالى لأن أرض مشتل وزارة الزراعة ليست جيدة ولذلك فان الصلابة تكون ليست جيدة ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد لاحظت أن مشاتل وزارة الزراعة أشجارها أصغر حجما من أشجار مشاتل الأهالى .. كما أن الصلابة أصغر والأشجار تكون مصابة ويرجع هذا الى ضعف الاشراف على المشاتل .

السيد / محمد نجيب حشاد : لم استطع المدافعة عن هذه النقطة .. وليس من العيب ان ينبه المسئولون فى وزارة الزراعة الى أى اهمال قد يكون موجودا لأن ذلك سيعود بالخير على الدولة .. ولا أنكر عدم وجود الاهمال فهو موجودا بكثرة فى جميع أجهزة الدولة وواجبنا مراقبة هذا الاهمال . واذا وجد مرض فى الاشجار يمكن أن يعالج .

السيد الرئيس : لقد استمرت مصلحة البساتين بدون مدير لمدة سنتين والآن يوجد لها مدير موجود فى أديس أبابا .

السيد / محمد نجيب حشاد : الذى يتولى الاشراف على مصلحة البساتين هيئة الانتاج ومدير البساتين سافر الى الخارج باذن كما قال سيادة الرئيس .

السيد الرئيس : اذا لم يوجد تفرغ كامل للعمل فسوف لا يعطى الانتاج المطلوب ولا النتيجة المرجوة .

السيد / محمد نجيب حشاد : سنقوم بوضع الموظف الصالح فى الوظيفة المناسبة .

اما بالنسبة للتنظيم الجديد الذى ننشده للحدائق .. فانى سأذكره فى الجزء الخاص بالمقترحات .

اما فيما يختص بالتصدير أو زراعة حدائق ومساحات من الخضر ومساحات من زهور الزينة لغرض التصدير .. فيحسن عند انشاء الحدائق فى المستقبل أن تكون مجمعة بقدر الامكان أو فى مناطق محددة .. ولا نترك واحدا فى كل منطقة ليزرع بضعة أفدنة لأن ذلك يسبب متاعب فى التسويق وفى عملية الملاحظة

ويكلف اكثر فى النقل ٠٠ ويحسن أن يكون فى كل منطقة بها تركيز حدائق من التى تنتج فاكهة صالحة للتصدير محطة للفرز والتعبئة ومحطات تبريد أو ثلاجات للحفظ ٠٠ وان تكون فى نفس الوقت ميسرة المواصلات حتى لا تتكلف كثيرا فى النقل ٠٠ ونحن لدينا حاليا مساحات كبيرة من الموالح اغلبها من البرتقال البلدى ٠٠ وهذا النوع يصدر الى الخارج ولا يلقى رواجا وأسعاره أقل بكثير من أسعار الأصناف التى تماثله كما ورد فى نشرة قرأتها ٠٠ ونحن اذا نظرنا الى اسرائيل — وهى اكبر منافس لنا فى المنطقة فى تصدير الموالح — نجد انها مركزة عملها على بعض الأنواع وأهمها "الشموتى" ٠٠ ونحن يحسن بنا الا نصدر البرتقال البلدى كفاكهة طازجة ٠٠ وانما يجب أن يعصر ٠٠ ويركز العصير ويعبأ فى عبوات كبيرة ويصدر ٠٠ ثم يعبأ فى زجاجات عن طريق المستورد ٠٠ وفى مواسم معينة تستهلك اوروبا كميات كبيرة من عصير الفاكهة الطازج ٠٠ وبالذات عصير البرتقال ٠٠ ومن ناحية العصير نجد ان البرتقال البلدى يعتبر من أحسن الأنواع ٠

السيد الرئيس : هل لدينا فائض من البرتقال البلدى ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : نعم ٠٠ والناس هنا لا تقبل عليه بكثرة ٠٠ ونحن نصدر فى المتوسط ٢٠ ألف طن برتقال أغلبه من النوع البلدى ٠

السيد الرئيس : لقد كانت الكمية أقل فى العام الماضى ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : ان مشكلة التصدير فى حاجة الى دراسة طويلة ٠٠ وهذه الدراسة تأخذ مجراها الآن وستعرض على اللجنة الاقتصادية ٠٠ وسنصل الى حل ان شاء الله ٠٠ لأن هناك لجنة فرعية شكلتها اللجنة الاقتصادية لدراسة هذا الموضوع بالذات ٠٠ وأتعشم أن نصل الى حل ٠٠ وهذه اللجنة ممثل فيها وزارات الاقتصاد والزراعة والاصلاح الزراعى والتموين ٠

اما فيما يتعلق بالخضر ٠٠ فهى من الأشياء التى نستطيع أن نزرعها بسرعة ٠٠ ونصدر منها ٠٠ وهى من الأشياء التى تأتى بايراد طيب ٠٠ فسعر الطماطم المصرية فى الأسواق الخارجية هو أعلا الأسعار ٠٠ وأنا كنت قد قلت أن هناك أشخاص

فى الفيوم اتصلوا بمجهود هم الفردى بمصدرين وأحضروا التقاوى وزرعوا ، وأنتج الفدان الواحد ٣٠ طنا كما قال الدكتور استينو فى جلسة سابقة .. وأنا فى الواقع لم أتقبل هذا الموضوع بسهولة .. ففى اليوم التالى مباشرة أرسلت أناسا الى الفيوم واحضروا لى صندوقا معبأ تعبئة ممتازة جدا .. وقد رآه السيد / عبداللطيف البغدادى والسادة أعضاء اللجنة الاقتصادية .. والطماطم من الأصناف الرائجة فى أوروبا .. والفدان قد يصل محصوله الى ٣٦ طن .

السيد الرئيس : ما الذى كان مكتوبا على صندوق الطماطم ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : مكتوب عليه مؤسسة التجارة الخارجية .. اسما فقط .

السيد الرئيس : بالنسبة للموالح .. فان غزة تعبىء البرتقال وتصدره .

السيد / فتحى الشرقاوى : ان الموالح تمثل ٣٠ ٪ من صادرات اسرائيل .. ومن الخير لنا أن نقضى عليها فى هذه الناحية .

السيد الرئيس : نحن صدرنا ٢٠٠ ألف طن .. ولكنهم صدروا ٣٠٠ ألف طن .. بل ان غزة صدرت اكثر مما صدرنا .. كم طنا صدرناها من الطماطم ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : الأصناف الصالحة للتصدير من الطماطم مزروع منها حوالى ١٠٠ فدان .. أما بقية الأصناف فانها توافق الذوق المحلى فقط .. واذا صدرناها الى اوروبا فلن تجد المستهلك الذى يقبل عليها .

السيد الرئيس : لقد رأيت مثل الطماطم التى تتكلم عنها فى مديرية التحرير منذ ثلاث سنوات .. ويمكن أن نطبق نفس عملية الفيوم فى مديرية التحرير ..

السيد / محمد نجيب حشاد : لدينا بذور تكفى لزراعة ٦ آلاف فدان طماطم من

الأصناف التى تنتج انتاجا غزيرا والتى تصدر منها حاليا وزارة الزراعة ٠٠ وهـــذه البذور معبأة فى علب مقفولة من الصفيح حتى لا يسهل خلطها ٠٠ وفى العـــام الماضـــى بدأت وزارة الزراعة "تكاثر" من الأصناف التى كانت فى المزارع والـتى استعملت فى تجربة الفيوم ٠٠ وقد كاثرت منها ايضا الهيئة الزراعية المصرية ٠

السيد الرئيـــس : يمكن للاصلاح أن يزرع منها أيضا ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : نحن مستعدون لزراعة أية مساحة ٠٠ ولكن نريـد من يأخذها ويعبئها ويصدرها ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : ان المشكلة الأساسية فى التصدير ٠٠ ونحن نرجو أن تكون المؤسسة الاستهلاكية معنا فى الصورة بحيث يوزع الفائض بعد الاستهـــلاك المحلى ٠

السيد الرئيـــس : لابـــد أن يكون هناك ربط بين كل هذه الأجهزة ٠

السيد / كمال رمزى استينو : أننا نأخذ أى كمية تقدمونهـــا ٠

السيد الرئيـــس : يمكن زراعة جزء مما يخصص للتصدير فى الاصلاح الزراعى ٠٠ وأنا أحبذ فكرة زراعة الخضر للتصدير ٠٠ لأنها اقتصادية ومعقولة جدا ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : انها تأخذ عمالة أكثر ٠٠ وبالرغم من أن المصروفـات كثيرة ٠٠ الا أنها تعطى ايرادا كبيرا ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : توجد طلبات على الخضر والفاكهة وأقصى كميـــة صدرت من الطماطم ٤٠ آلاف طن بينما المانيا الغربية تستورد ١٦٨ ألف طـن من الطماطم ٠٠ وانجلترا تستورد بـ ١٦ مليون جنيه طماطم ٠

السيد الرئيس : اذن الطماطم أفضل من زراعة القطن ولكن هل تصاب بآفات ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : نعم .. ولكن مقاومتها سهلة . أما بخصوص الزهور فقد اصبح لبعض الأصناف المصرية اسم فى جميع اسواق اوروبا .

السيد الرئيس : كم تبلغ حصيلة التصدير ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : من الممكن التوسع فى تصدير الزهور مستقبلا وقد صدرنا هذا العام ٨ طن فقط .. ويجب أن تكون الهيئة التى تتولى التصدير مسئولة عن تسويق ما يزرع منها ولا يزرع شيئا الا بناء على طلبها .

السيد الرئيس : بمناسبة التصدير .. فلم يشمله قانون التأميم .. التأميم خاص بالاستيراد فقط .. ومن الممكن التعاقد مع المنتج مباشرة وايجاد رابطة بين المستوردين فى الخارج والمنتج فى الداخل لسهولة التصريف فى الأسواق الأوروبية وخاصة غرب اوروبا .. كما يمكن أن يتم التصدير مباشرة بدون الاتفاق مع المؤسسة .

السيد / فتحى الشرقاوى : يجب أن توجد هناك مرونة فى التصدير حتى يمكن أن نصدر بأثمان مرتفعة .

السيد / عبداللطيف البغدادى : من الممكن الاتصال بالملحق التجارى العربى فى الخارج لمعرفة الأثمان الخارجية لامكان التصدير وقت ارتفاعها .

السيد الرئيس : اما بخصوص موضوع البطاطس يجب أن تكون هناك جمعية تعاونية للزراعة والتسويق وتتولى الجمعية التعاونية هذه العمليات وتشترى المحصول من المشترك ثم تعطيه عائدا نتيجة اشتراكه .. أو من الممكن أننا نتولى شراء المحصول ونصدره وفى هذه الحالة سيحدد لها سعر لأن البطاطس يرتفع وينخفض ثمنها ولمنع الخسارة يضطر الفلاح لبيع محصوله .

السيد / على صبرى : بخصوص موضوع البطاطس كان يوجد شخص محتكر تصدير البطاطس والبصل .. وعلى هذا الأساس كان يصدر البصل وكان يخسر فى التصدير ويعوض الخسارة من البطاطس نتيجة هذا عمل "بورج" .

السيد الرئيس : العملية تحتاج الى التخلص من الوسطاء وهذا يستدعى تكوين جمعيات تعاونية أو تشترى المحصول من المزارع الصغير وتتولى التصدير ويجب ربط مصدر الاستهلاك مع مصدر التوزيع .

السيد / كمال رمزى استينو : يجب التعاقد على التصدير قبل الزراعة .

السيد / فتحى الشرقاوى : هذا ما كان يقوم به التجار الأجانب والشوام .

السيد / الرئيس : لماذا لا تقوم وزارة التموين بالتصدير ؟

السيد / كمال رمزى استينو : لو سمحت لنا فلامانع من ذلك .

السيد الرئيس : تعطى التجارة الداخلية .. تصدير الحاصلات الزراعية .. لأنى أعتقد أنه يوجد ارتباط كبير جدا فى التصدير والانتاج المحلى ، المهم أن نأخذ من الناس ونصدر .

السيد / زكريا محيى الدين : يجب أن نحدد هدفا لوزارة الاقتصاد من حيث التصدير حتى تعمل على تنفيذه .

السيد الرئيس : ان الذى زرع طماطم .. تعاقد مع أناس فى الخارج قبل زراعتها .. ولابد أن نفعل نحن ايضا مثل ذلك .

السيد / كمال الدين حسين : ان الزراع الذين زرعوا طماطم فى الفيوم اتفقوا مع أناس من هولنـــدا .. أى لابد أن يأتى التجار لـلاتفاق .

السيد الرئيس : يبحث هذا الموضوع .. والآن .. ما هى اقتراحات وزارة الزراعة ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : سأختصر الى أن أصل الى الخاتمة

وسياسة الوزارة للنهوض بالانتاج الحيوانى أو الثروة الحيوانية تتلخـــص فى ثلاث نقاط .. (١) تربية وتحسين الانتاج .. (٢) تغذية .. (٣) وقاية وعلاج .

وفيما يختص بالتربية وتحسين الانتاج .. فقد حاولنا .. وبذلنا محـــاولات لادخال دم أجنبى .. أو خلطه بدم الماشية المصرية .. والنوع الذى نجح حتى الآن هو نوع "الفريزيان" .. وهناك نوع آخر يليه هو نوع "السنتمنتال" .. وهو مـــن اوروبا الشرقية .. ولازال الثابت أن "الفريزيان" هو أحسن الحيوانات تحمـــلا لبيئتنا .. فهو الى جانب انه ينتج لحما ولبنا بكمية وافرة فانه يصلح ليحل محـــل الحيوانات المصرية فى خدمة الأرض .. وهناك مشروعان فى هذه الناحية همـــا : مشروع التلقيح الصناعى .. ومشروع "الطلائق" .. وقد جربنا التلقيح الصناعى فـــى محافظة المنوفية اكثر من غيرها .. والأهالى هناك يقبلون على هذه العمليـــة .. ونتعشم أننا نستطيع أن نكفى هذه المنطقة ونمتد الى غيرها وبتركيز بحيث لا تكـون العملية موجودة هنا وهناك فى جميع المحافظات .. لأن هذا ينتج عنه ضـــرر .. اذ سيجد الفلاح أن جاموسته أو بقرته قد "سرقت" من طلوقة اخرى .. ونحـــن نقوم بتوفير الطلائق من الجاموس والأبقار حتى تعم جميع الوحدات .. ولدينا رغبـــة فى تركيز هذه العملية فى بعض المناطق مثل دمياط وشمال الدقهلية بالرغم مـــن اننا نجد ـ حسب السجلات الموجودة لدينا ـ أن الطلوقة لا تستغل الاستغـــلال الكافى .. وأنا أرجع هذا الى المشرفين الزراعيين لأنهم لا يقومون بعملية الارشـــاد بالكيفية التى تقتضيها هذه العمليـــة .

اما فيما يختص بالتغذية .. وهى مشكلة كبرى .. فان التغذيـة على المـادة

الخضراء متوافرة ٠٠ والبرسيم يكفى اللهم الا فى المناطق التى لا توجد بها زراعة وبالرغم من ذلك تربى فيها الماشية بغرض التسمين ٠٠ وفيها يوزع علف جاف ومصدره الكسب والردة ورجيع الكون ٠٠ وهذه العناصر الثلاثة متكاملة بحيث أن أى هزة تحدث لأى عنصر منها تؤثر على الباقى وتجعل كمية العلف الجاف قليلة ٠٠ وقد عقد المجلس التنفيذى فى العام الماضى جلسة لمناقشة هذه المشكلة وعقد السيد / كمال الدين حسين اكثر من اجتماع من أجلها ٠٠ ومع ذلك فان الشكوى لم تنقطع ٠٠ وكان التجار يتاجرون فى الكسب فى السوق السوداء ٠٠ وفى الموسم المقبل سيقل انتاج الكسب تبعا لانخفاض انتاج القطن ٠٠ والموجود منه ما بين ٣٥٠ ألف و ٤٠٠ ألف طن ٠٠ والذى كان يكفينا فى السنة حوالى ما بين ٥٠٠ ألف و ٥٥٠ ألف طن ٠٠ وهذا بالاضافة الى الردة ورجيع الكون ٠٠ وقد قل انتاج رجيع الكون هذا العام نتيجة لصغر المساحة المنزرعة ارزا ٠٠ وقد كان هناك اتفاق لنحصل بمقتضاه على ٢٠٠ ألف طن من الذرة الصفراء لتستعمل كعلف للماشية ٠٠ وهناك محاولة ليعطونا جزءا من غير ثمن ٠٠ ولا أعلم اذا كنا سننجح فى ذلك أم لا ٠٠ انما هذا هو الحل الوحيد ٠٠ وعلينا أن نضيف مادة نشوية الى الكسب ونقلل الكسب بعض الشيء بحيث تظل العليقة عليقة انتاجية طيبة ٠٠ وهذا الاشكال نرجو أن نتغلب عليه ٠٠ ونحن فى سبيلنا الى حل هذا الاشكال ٠٠ وبخصوص سعر الذرة الذى سيأتى فانه ٣٢ جنيها للطن ٠٠ ونحن نبيع العلف المصنع بسعر ٩ جنيهات للطن ٠٠ ولذلك أرى أن يباع للعلف بسعر ١٢ جنيها للطن مثل السعر الذى يباع به للأكل ٠

السيد / عبد اللطيف البغدادى : ان هذه العملية فيها خسارة حوالى ٧ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه ٠٠ وقد وصلت خسائرنا فى التموين هذا العام الى ٣٦ر٦٠٠ر٠٠٠ مليون جنيه ٠

السيد الرئيس : اعتقد أن هناك بعض الناس الفقراء فى المحافظات "تعبانين" ويجب أن نوزع عليهم ذرة بالمجان ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : اما من ناحية الوقاية والعلاج فبالرغم من أن عدد الأطباء البيطريين لازال محدودا انما العمل يسير بطريقة مفيدة ٠

ثم نتكلم عن الارشاد الزراعى وهذا الجهاز كان من الأجهزة المفككة التى لا تؤدى عملها كما يجب ووضع له نظام بحيث يكون ارشاد زراعى بحق وسوف نتبع جميع وسائل الارشاد ومعروض على اللجنة الاقتصادية مشروع التجربة بالمشاهدة أى نزرع ويرى الفلاحون بأنفسهم كيف نزرع لأن الفلاح المصرى يأخذ بما يراه ويشاهده بعينه٠٠ وقد طبق ذلك بالنسبة للذرة ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : يزرع من الذرة حوالى ٢ مليون فدان ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : يقوم الفلاح بزراعة مساحة اكبر من الذرة لأنه يعتمد عليها فى الغذاء ٠

السيد الرئيس : كم طن متوسط انتاج الفدان ٠

السيد / كمال رمزى استينو : أقل من طن ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : يصل متوسط الفدان هذا العام من ٧ ـ ٨ أردب والمحصول يزيد فى هذا العام عن العام السابق ٠

السيد / كمال الدين حسين : المساحة المنزرعة ذرة صيفى قليلة جدا بالنسبة لمثيلتها من الذرة النيلى ونظرا لأن الذرة النيلى لا تخلو من الاصابة بالآفات فلو أمكن الاتفاق مع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى بالعمل على زراعة أكبر مساحة من الذرة الصيفى لكان ذلك أفضل ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : لاشك ان انتاج الذرة الصيفى يزيد كثيرا عن انتاج الذرة النيلى كما أن الذرة النيلى لا تنجو من الاصابة بالآفات وقد زادت مساحة المنزرع من الذرة الصيفى هذا العام ولذلك زاد المحصول عن العام السابق ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : بمناقشة الفنيين فى وزارة الزراعة تبين ان الظـــروف الجوية فى مصر لا تناسب زراعة النيلى ولا مكان التوسع فى زراعة الذرة الصيفى يجب توفير المياه اللازمة لها .

السيد / احمد عبده الشرباصى : لاتمنع الوزارة أى شخص يزرع الذرة الصيفى ولكن ما هو تاريخ زراعة الذرة الصيفى والمحصول الذى يزرع بعدها .. ولكن الـــذرة الصيفى تزرع عقب الفول .. كما أن كميات المياه التى كانت تعطى على أســاس تجارب الشركات ومصلحة الأملاك وكانت المناوبات تصل ٦ عمالة ، ١٨ بطالة .. وكانت المحاصيل أحسن فى محصولها من الآن وفى الواقع هل المسألة مسألة ميـــاه ثم أن كمية المياه قد وضعت من أول القرن الحالى نتيجة تجربة وزارة الزراعـــة والهيئات المختصة .

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد تكلمنا فى موضوع المياه .. الى أى مدى نتوسع فى زراعة الذرة الصيفى .. تكلمنا فى هذا والسيد وزير الاشغال ذكر انه لا يمنع احدا من زراعة الذرة وسيادته يمنع زراعة الذرة الصيفى بطريقة المقننات المائية بالترع فى الصيف .. ان كمية المياه الصيفية معمولة لحساب القطن فقط .. وبذلك تمنع وزارة الأشغال زراعة الذرة الصيفى بطريق غير مباشر .. كما أن الذرة لم تزرع بعـــد فول بسبل بعد شعير ومن الممكن بوار الأرض للحصول على انتاج وفير من الـذرة يغطى ما قد نحصل عليه من زراعتها .. المياه محدودة .. ويمكن اعادة النظر فـــى مسألة التوسع الأفقى .. وليس معنى هذا الغاؤها بل تعدل الخطة .. ونعطـــى المياه للرقعة المنزرعـــة والتوسع الرأسى .. مسألة قد تكون محل بحث .

السيد / احمد عبده الشرباصى : بالنسبة لما ذكره الأخ فتحى الشرقاوى أولا عندما يحصد محصول الفول أو الشعير اما أن يزرع الفلاح بعده مقات أو خضار حتى تأتـــى الزراعة النيلية فيزرع نيلى ولا يترك الأرض بور قط .

عند طفى الشراقى .. فلما أقول له لا يوجد ماء فهو يزرع الذرة الصيفـــى بجوار جسر النيل .. وليس عندى مانع فى اعطاء المياه لأى واحد يزرع ذره صيفى .

السيد / كمال الدين حسين : لا يمكن حل مشاكل الرى بين وزارة الزراعة والاشغال هنا .. بل توجد مشاكل كثيرة جدا يمكن حلها فى مناطق وجودها فى المحافظات .. لقد شكلت لجان الزراعة والرى فى المحافظات وفشلت هذه اللجان فى ايجاد الحلول لمشاكل الرى .. لأن المختصين فى المحافظات رفضوا مناقشة المشاكل مع رجال الاتحاد القومى .

السيد / احمد على فرج : اننى متفق مع السيد / نائب الرئيس كمال الدين حسين فى انه يجب حل مشاكل الزراعة فى اماكن وجودها .. اما بخصوص الحصر التصنيفى فقد تم حصر ٦ر١ مليون فدان من ٦ مليون فدان .. ونتمنى أن يتم الحصر الزراعى حسب المقرر له .

امابشأن المناوبات نيجب اعادة النظر فى النظام التقليدى ويجب أن يسير موضوع توفير المياه مع التجارب الحديثة .. ويجب ان توجد صلة بين مهندسى الرى فى المحافظة ولجنة الزراعة والرى .. كما يجب أن تحل المشاكل على المستويات المحلية .

اما بخصوص تحسين التربة .. فهذا يتوقف على عمليات الصرف .. وقدر للمصارف المغطاة فى الخطة ١٠ مليون جنيه للبدء فى المشروع .. من الممكن البدء فى عمل المصارف على بعد ٦٠ مترا على أن تتم الزواريق فى المستقبل وبهذا تكون المصارف على بعد ٣٠ مترا .. وجشع المقاولين يؤدى الى ارتفاع التكاليف وأرى أن يتم التنفيذ بمعرفة القطاع العام .

السيد الرئيس : فى تصورى لمشكلة الرى والمياه انها مشكلة تنظيمية بالنسبة للزراعة .. فيجب أن تنظم الزراعة ونضع لها خطة مفصلة .. ونقرر أن يزرع محصول معين فى مكان معين وفى موعد معين .. أما ترك العملية بالصورة الحالية بحيث يزرع كل شخص ما يريده .. فانه لا يمكن أن يوصلنا الى حل للمشكلة .. ولكن .. يجب أن نقول ان البحيرة مثلا تزرع فى منطقة معينة قطنا ونعطيها المياه اللازمة ونوفر لها السماد اللازم الى آخر هذه العمليات .. فلابد أن نحدد المحاصيل التى تزرع فى كل منطقة .. ونبحث الفروق فى الأسعار وننشىء صندوقا للموازنة بينها مثل انشاء صندوق لموازنة اسعار البطاطس وغيرها ... ان السبب فى زيادة محصول الذرة فى

امريكا يرجع الى أنه توجد مسافة قدرها ١٣ مليون فدان مزروعة كلها بالذرة .. أما نحن فلاتوجد عندنا دورة ثلاثية الا على الورق فقط .. والواقع انها دورة ثنائية .. والعملية كلها فى حاجة الى تنظيم .. ويجب ان يكون فى كل قرية مشرف زراعى .. لأن المشرف الزراعى موجود الآن فى المركز .. ويمكن أن ندرب أناسا ونعد لهم دراسات ثم نشغلهم فى الأربعة آلاف قرية .. ويمكن أن يكونوا من أهل القرى نفسها .. فهذا أفضل .

والحقيقة أننا يجب أن نغيّر طريقتنا فى الزراعة ونضبط عليها طريقتنا فى الرى .. لأن طريقتنا الحالية فى الزراعة تعتبر مشكلة يستحيل حلها حتى على أرشميدس أو فيثاغورس .. واذا لم تنظم العملية .. فسنظل ندور فى حلقة مفرغة .

ونحن اذا نظمنا الزراعة سنوفر المياه .. ونستطيع أن نستخدم الرى بالرش فى بعض المناطق .

اما بالنسبة للسد العالى .. فاننا نتكلم ونقول أنه سيعطينا مليون فدان "وكذا وكذا" .. هل هذا الكلام نهائى ؟ .. أنا فى تقديرى انه ليس نهائيا .. فالناس الذين حسبوا هذه العملية أخذوا جانب التحفظ .. وبالغوا فى تقدير كمية البخر .. ثم بعد ذلك صدقنا نحن هذا الكلام .. ونقوم بعملنا على أساسه .. ونحن اليوم نأخذ ٤٨ مليارا .. وبعد حساب البخر يتبقى ٢٢ مليار .. سيأخذ السودان منها ٥ر١٤ مليارا .. ونأخذ نحن ٥ر٧ مليارا .. وفى اعتقادى أننا سنأخذ اكثر من ٥ر٧ مليار .. والا فلماذا نقيم الخزان على أنه سيخزن ١٣٠ مليارا ؟

السيد / موسى عرفه : لقد عملنا حساب "السعة الميّتة" .

السيد الرئيس : كيف ستملؤه اذن .. اذا كان ما سيأتيك سنويا هو ٥ر٧ مليارا ؟

السيد / موسى عرفه : هذا هو صافى الحصة غير الفيضان .

السيد الرئيس : ستأتينا مياه اكثر من هذا .. اننا سنأخذ كل الفائض ونصيب السودان لمدة ٢٠ سنة حسب الاتفاقية .. وسيكون لدينا فائض .. فلماذا نخزنه ؟

السيد / موسى عرفه : سنضطر أن نصرفـــه .

السيد الرئيس : فى رأيى اننا متحفظون جدا فى حساباتنا للسد العالـــى .. وأنا اعتقد أننا سنأخذ مياه أكثر مما هو مقدر فى الحساب .. وأنا أعرف أن ايراد النهر هو ٩٣ مليارا .. نستخدم منها ٤٨ مليارا .. والسودان له على الـــورق ١٤ مليارا .. وهو يأخذ الآن ٤ مليارا .. وفيما بعد سيأخذ ٧ مليارا ويترك لنا ٧ مليارا .. وهو اعطانا سلفة لمدة عشرين سنة .

السيد / احمد عبده الشرباصى : ان الكمية التى نأخذها فعلا أقل من ذلك .

السيد الرئيس : لقد غالينا فى تقدير ١٠ مليارا للبخر .

السيد / احمد على فرج : لم تكن لدينا معدلات لحساب البخر عند تقديره .

السيد الرئيس : نحن نستطيع أن نأخذ أكثر من ٧ر٥ مليارا اذا وصل التخزين الى ١٣٠ مليارا .. ونستطيع أن ننفذ مشروعات أعالى النيل .

السيد / احمد على فرج : نحن لا نضمن أن يتأخر السودان فى برامجه .

السيد الرئيس : سنأخذ ٩ مليارات من ٨٤ مليارا فى المتوسط .. والـــذى أقصده هو أن عملية التوسع الزراعى لن تمنعنا من تنظيم الرى .. وفى رأيى انه سيكـون لدينا وفر فى المياه .. وقد نجد أن مليون فدان قليلة فنتوسع اكثر بعد ذلك فى الاستصلاح .

السيد / موسى عرفه : جميع النواحى التى أشار اليها السيد الرئيس .. هى وفر لنا مثل حساب الطمى لمدة ٥٠٠ سنة .. ومن الواجب ان يتم وضع برنامج للاصـلاح لمقابلة مياه السد العالى .

السيد الرئيس : يتم بحث الحصر التصنيفى فى اللجنة .. ثم ان الجزء الذى يتم يمكن ان نبدأ به .

السيد / احمد عبده الشرباصى : موسم زراعة القطن يبدأ يوم ١٠ فبراير حتى مارس .. لا يوجد نظام للزراعة فى تاريخ واحد أو متقارب حتى ينضج المحصول مبكرا .. فمثلا نجد فى الصعيد لا يزرع القطن بعد يوم ١٥ من شهر مارس وفى الوجه البحرى لا زراعة للقطن بعد آخر مارس .. ينتج من هذا تأخر مساحات فى الجنى .. وتنظيم ميعاد الزراعة اساسا لتوفير المياه وقت الزراعة .

السيد / احمد على فرج : ميعاد تحويل الحياض الى مشروعات سيتأخر عن الخطة لأن العمل يسير ببطء .

السيد الرئيس : ان تحويل الحياض الى رى دائم لا يحتاج الى استصلاح يجب زيادة العمل وتعبئة جميع القوى لتتم هذه العملية وفق الخطة ونستعين بالعمل اليدوى حتى يتم استيراد الآلات .

السيد / احمد عبده الشرباصى : ان موسم الانفار يقل فى الصعيد فى موسم الحصاد والجنى فيصل العدد من ٢٣ ألف عامل الى ٤ آلاف عامل .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : نفس المشكلة فى استصلاح الأراضى .

السيد الرئيس : سنخصص جلسة لاستصلاح الأراضى .

السيد / احمد على فرج : من الممكن تقصير ترع التوزيع حتى تصل المياه الى النهايات وخلق عدد من الآبار الجوفية الصغيرة وهذه أفضل لانها لا تأخذ تعويضا من خزان اسوان .

السيد / موسى عرفه : من الممكن تعلية منسوب خزان اسوان فوق منسوب ١٢١٫٦٠ متر .. وبعض الخبراء اليوغوسلافيين أفادوا بامكان زيادة المنسوب .. وفى رأيى الشخصى يمكن زيادة المنسوب ولكى يطمئن سيادة الرئيس يمكن جمع الخبراء من كل مكان للدراسة والبحث .

السيد / احمد عبده الشرباصى : لا يمكن التأكد من هذا الا بعد شهر مارس القادم .

السيد الرئيس : يمكن ننتظر حتى شهر مارس .

السيد / موسى عرفه : لا يمكن ان يزيد المنسوب فى شهر مارس .

السيد الرئيس : يؤجل هذا للجمعة القادمة .. نستكمل السياسة الزراعية يوم الأحد القادم .. وتصلنى الميزانية النقدية صباح الأحد .. وتجمع النقط التى أثيرت فى هذه الجلسة وتصلنى قبل عقد الجلسة القادمة .

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة ١١ مساء ٤٥ .

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية